الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/50/SC.2/L.1/Add.1
15 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ستينارد ليندبرغ (النرويج)

المتحدثون:

المنسق الخاص لأفريقيا	الاتحاد الأفريقي
تايلند عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	أوغندا
زمبابوي عن المجموعة الأفريقية	جنوب أفريقيا

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 907 0056, Tel. 907 5654/1066.

(A) GE.03-53061 161003 171003

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا في أداء أفريقيا التجاري

١- عرض **المنسق الخاص لأفريقيا** هذا البند بتقديم لمحة عامة عن تقرير الأمانة المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا في أداء أفريقيا التجاري". وقال إن التقرير يُبرهن على أن الاعتماد على السلع الأساسية كان نقطة ضعف التنمية الأفريقية. وتحتاج أفريقيا إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية كي تفلت من فخ الفقر. ويقتضي التنويع موارد مالية وخبرة فنية. ولرفع مستوى الاستثمار وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يلزم توفير مساعدات مالية رسمية إضافية، وتخفيف الديون تخفيفاً أكبر وأسرع، وإجراء زيادة كبيرة في التدفقات المالية للقطاع الخاص.

٢- وتحدث ممثل **تايلند** نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فقال إن "تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية" (TD/B/50/11) يؤكد الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمانة عن أداء أفريقيا التجاري. وقد كانت مشكلة السلع الأساسية مثار قلق منذ صياغة ميثاق هافانا في عام ١٩٤٧، وواحدة من اهتمامات الأونكتاد الرئيسية منذ إنشائه. وإن الاعتماد على السلع الأساسية، والهبوط المزمن في الأسعار، وما ينجم عن ذلك من خسائر في معدلات التبادل التجاري، هي مشاكل حادة، لا في أفريقيا وأقل البلدان نمواً فحسب، بل في العديد من البلدان النامية الأخرى أيضاً. وقد زُعم أن تحرير التجارة الزراعية والاعتماد على قوى السوق هما أنجع وسيلتين لتوزيع الموارد توزيعاً أكفأ في البلدان النامية. بيد أن تقديم إعانات هائلة للمزارعين واستمرار تطبيق تصاعد التعريفات الجمركية والحدود التعريفية القصوى اعتُبرا ضروريين لحماية المزارعين والمنتجين في البلدان المتقدمة من المنافسة والتقلبات المفرطة للأسعار، والتفاوت في الدخل. ولقد ازدادت صادرات السلع الأساسية من غير المحروقات منذ عام ١٩٨٠ في جميع المناطق باستثناء أفريقيا، إذ انخفضت صادرات هذه الأخيرة. وهبط نصيب أفريقيا في الصادرات العالمية، من حيث القيمة، من ٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وارتفعت صادرات البلدان المتقدمة خلال الفترة نفسها من حوالي ٢٠٠ مليار دولار إلى حوالي ٣٥٠ مليار دولار، بما يعادل الإعانات السنوية المقدمة إلى الزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأدت هذه الإعانات إلى إفقار ملايين المزارعين في البلدان النامية. فما زال التنويع، بالتالي، يُشكل تحدياً رئيسياً أمام البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وفي أقل البلدان نمواً، ولكن هذه البلدان تحتاج إلى أن تجني مكاسب كافية من صادراتها من السلع الأساسية وإلى أن تكون قادرة على زيادة الاستثمار لإجراء مثل هذا التنويع.

٣- وأضاف قائلاً إن أفريقيا لم تتمكن من الحصول على تمويل خارجي زهيد الكلفة، ومن ضمان الخدمات اللوجستية الناجعة والموارد والمهارات البشرية اللازمة وذات الأهمية الحاسمة للنجاح في التجارة الدولية. والمزارعون الفقراء غير قادرين على التفاوض مع الشركات التجارية المتعددة الجنسيات الكبيرة على سعر عادل لإنتاجهم. وينبغي للأونكتاد أن يدرس إمكانية إنشاء ترتيبات للتعاون بين منتجي السلع الأساسية ولربط المنتجين

بالمستهلكين. وينبغي تحليل إساءة استعمال قلة قليلة من شركات التجارة والتجهيز المتعددة الجنسيات الكبيرة لقوتها السوقية في سياق القواعد التي تحكم المنافسة. ولقد كان تفكيك مؤسسات الدولة في سياق برامج التكييف عاملاً إضافياً في تخفيض الأسعار في المزارع. كما أن مجالس تسويق المحاصيل، التي قامت، في جملة أمور، بدور الوسيط بين الأسعار العالمية والمنتجين والتي وفّرت قوة أكبر في المفاوضات مع المشترين، لم يتم الاستعاضة عنها بآليات تقوم على عمل السوق. وبما أن الزراعة لا تزال عماد الاقتصادات الأفريقية، فثمة حاجة إلى إعادة إنشاء مثل هذه القدرات المؤسسية من أجل مساعدة المزارعين الأفريقيين والتشجيع على التنويع والتحول الاقتصادي. وينبغي إعادة النظر في التمويل الدولي لبرامج التنويع، كما اقتُرح في تقرير الشخصيات البارزة. ويلزم توفير آلية تمويل سريع وذي شروط ميسرة بدرجة كبيرة من أجل تعويض البلدان الأفريقية عن الخسائر الناجمة عن التقلبات القصيرة الأجل في الأسعار. كما ينبغي النظر في تعويض البلدان الفقيرة عن الخسائر الناجمة عن تقديم إعانات تُعتبر بمثابة إغراق. وينبغي أن يعطي مكان مناسب، في الفترة المفضية إلى الأونكتاد الحادي عشر وفي المؤتمر نفسه، للروابط بين التجارة والفقر والأساليب التي يمكن أن تُسهم بها التجارة في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر. وينبغي أن تنظر أمانة الأونكتاد، ملياً، في إمكانيات زيادة التجارة في سياق الأسواق الناشئة، بما في ذلك التجارة بين بلدان الجنوب والتجارة داخل أفريقيا.

٤- وتحدث ممثل **زمبابوي** نيابة عن **المجموعة الأفريقية** فقال إن أفريقيا شهدت هبوطاً حاداً في نصيبها من التجارة العالمية بوجه عام، وفي صادراتها من السلع الأساسية بوجه خاص. ولم تتمكن معظم البلدان في المنطقة من التنويع للتحول إلى تصدير منتجات مصنعة، وبقيت تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية. وأدى عدم استقرار أسعار السلع الأساسية في الأجل القصير والهبوط المزمن في الأسعار الحقيقية إلى تفاقم مشاكل الإدارة الاقتصادية لمعظم الحكومات. ويُعزى فقدان الأنصبة السوقية فيما يتعلق بمادتي القطن والسكر، في المقام الأول، إلى تقديم إعانات كبيرة ودعم محلي لمنتجين أقل قدرة على المنافسة في الولايات المتحدة وأوروبا. وإن تدهور معدلات التبادل التجاري، وتدني مستويات الإدخار والاستثمار، وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، إضافة إلى استمرار تراكم الديون، أمور تؤكد تهميش أفريقيا. فلا غرابة، بالتالي، في أن تعجز أفريقيا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- وقال إنه ينبغي ترجمة الدعم الدولي القوي المقدم للشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا إلى إجراءات ملموسة من أجل تلبية الاحتياجات المتعددة الوجوه في المنطقة. فثمة حاجة إلى حل يخلص البلدان الأفريقية من تراكم الديون، وذلك عن طريق إلغاء هذه الديون، والمساعدة على القيام باستثمارات إضافية في مجال تنمية رأس المال البشري والبُنى التحتية المادية. وحتى بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المُعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما زالت ترزح تحت عبء من الديون لا يُطاق. وهذا الأمر يجعل الافتراضات التي يقوم عليها تحليل استمرارية الديون موضع شك. وهناك ثمانية بلدان مؤهلة حالياً لتخفيف ديونها بصورة مؤقتة سوف تستغرق على الأرجح وقتاً أطول من الوقت المتوقع لبلوغ نقاط الإنجاز بسبب صدمات

خارجية المنشأ وغير ذلك من المشاكل، بما فيها انخفاض العائدات الضريبية. وعلاوة على ذلك، من غير المحتمل أن تبلغ تسعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تُعاني أو عانت من النزاعات نقطة اتخاذ القرار قبل انقضاء شرط الإنهاء التدريجي للإجراءات المطلوبة من هذه البلدان بحلول عام ٢٠٠٤. وثمة حاجة إلى قواعد منشأ أكثر مرونة لتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة إلى الحد الأقصى من المخططات التفضيلية للوصول إلى الأسواق، مثل قانون النمو وإتاحة الفرص في أفريقيا ومبادرة "كل شيء عدا الأسلحة"، وإلى إزالة الحدود القصوى التعريفية وتصاعد التعريفات الجمركية، وكذلك إلى تطبيق تدابير الحماية التجارية الطارئة تطبيقاً أقل نزعة إلى الحمائية. وقال إنه يؤمل أن تنطلق من جديد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن جدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة الوزاري، من أجل معالجة قضية تحرير التجارة في الزراعة، بما في ذلك إجراء تخفيض كبير في الإعانات الزراعية الضخمة التي تُقدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمنتجي سلع مثل القطن والفول السوداني والسكر تُعتبر ذات أهمية تصديرية كبيرة لأفريقيا، وإزالة هذه الإعانات في نهاية المطاف. ومن الضروري زيادة المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات من أجل التصدي للقيود القائمة على التنويع في جانب العرض والاستفادة على نحو كامل من الفرص القائمة في مجال الوصول إلى الأسواق. ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تضمن الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وللحد من الفقر، وأن تُشجع على التنويع الأُفقي والرأسي في سبيل إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

٦- وقال ممثل **الاتحاد الأفريقي** إن القادة الأفريقيين برهنوا على الإرادة السياسية لتولي زمام التنمية في أفريقيا بأنفسهم من خلال إطلاق الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومن خلال إنشاء البورصة الأفريقية للسلع الأساسية. وأضاف إن مبادرات التكامل الإقليمية تُشكل لَبِنات لبناء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ولدمج البلدان الأفريقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وإن الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة لمزارعيها تعوق جهود أفريقيا الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشعر الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بخيبة أمل لفشل مؤتمر كانكون في التوصل إلى اتفاق بشأن المبادرة المتعلقة بالقطن والاقتراح المتعلق باعتماد برنامج عمل بشأن قضايا السلع الأساسية. وينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية أن يبذلوا المزيد من الجهود لتحقيق الهدف الرسمي للمساعدة الإنمائية المتفق عليه دولياً والبالغ ٠,٧ في المائة من أجل مساعدة بلدان المنطقة على ردم الفجوة القائمة في مجال الادخارات والاستثمارات.

٧- وقال ممثل **أوغندا** إن مكان أفريقيا في النظام التجاري العالمي يشكل موضوع اهتمام كبير لصانعي السياسة الأفريقيين ولشركائهم في التنمية. ويجب توجيه الثناء للأونكتاد لإبقائه مشاكل أفريقيا على جدول الأعمال الدولي. وكما أبرز تقرير الأمانة عن الأداء التجاري للمنطقة، ما انفك نصيب أفريقيا في التجارة العالمية يهبط باستمرار نظراً إلى أن هذه المنطقة ظلت تعتمد على صادرات عدد قليل من السلع الأساسية التي شهدت أسعارها درجة كبيرة من عدم الاستقرار وهبوطاً لفترة طويلة. ولم تتمكن أفريقيا، على عكس مناطق أخرى، من تنويع منتجاتها لتحويلها إلى صادرات من المصنوعات وغيرها من الصادرات الديناميكية. ومن الأمور الجوهرية

عكس اتجاه هذا الوضع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإن جهود البلدان الأفريقية الهادفة إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية تتجه صوب الخارج لم تفلح حتى الآن في التقليل من اعتماد المنطقة على السلع الأساسية؛ وهي بحاجة إلى تضـــافر الدعم الدولي كي تحقق النتائج المنشودة. وقد ساهم فقدان عائدات التصدير في تراكم الدين في أفريقيا، ومن غير المرجح أن تتمكن بلدان أفريقية عديدة مؤهلة لتخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المـــثقلة بالديون من تحمّل ديونها عند بلوغها نقطة الإنجاز أو ما بعدها. ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى اتجاهات أسعار السلع الأساسية، وهي اتجاهات كانت لها أيضاً آثار خطيرة على انتشار الفقر. ولا تملك البلدان الأفريقية الأدوات والخبرة الفنية اللازمة لمقاومة صدمات أسعار السلع الأساسية. وينبغي أن تأخذ الردود المقدمة على صعيد السياسة العامة في الاعتبار خصائص السلع الأساسية المختلفة وخصوصيات أسواقها. كما يلزم العمل على عدة جبهات لمعالجة القيود الهيكلية للاقتصادات الأفريقية. ولتحقيق تنويع أكبر صوب إنتاج منتجات أكثر ديناميكية وذات قيمة مضافة أعلى، من الأمور الأساسية توفير مساعدة خارجية لتحقيق تحسين نوعي وتقني وتعزيز الروابط مع الأسواق الخارجية. وتعتمد البلدان الأفريقية على إجراء زيادة كبيرة في التدفقات المالية الرسمية للمساعدة على ردم الفجوة القائمة في استثماراتها، وعلى إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها.

٨- وقال ممثل **جنوب أفريقيا** إن برنامج عمل الدوحة يظل الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها إدماج أفريقيا في الـــنظام التجاري العالمي، على الرغم من أن بعض القضايا في مجال السلع الأساسية والأفضليات التجارية ما زالت خارج إطار المفاوضات أو لا تظهر داخل هذا الإطار إلا بصورة هامشية. وأضاف إن التقرير الذي قدمته الأمانـــة كخلفـــية لهذا البند يساعد على توضيح العديد من القضايا ذات الأهمية الكبرى للأداء التجاري وعلى وضعها في منظورها الصحيح، ومن هذه القضايا اعتماد أفريقيا على صادرات السلع الأساسية، وما للإعانات من أثر سلبي على القطن، وضآلة مشاركة المنطقة في أكثر الأنشطة الاقتصادية ديناميكية، والآثار المترتبة على تقلب الكثير من أسعار السلع الأساسية وهبوطها المزمن، وما ينجم عن ذلك من خسائر في معدلات التبادل التجاري. ويتصف التنويع وتحسين الوصول إلى الأسواق بأهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا. وقد قامت أمانة الشراكة الجديدة مـــن أجل تنمية أفريقيا، مع الأونكتاد، بوضع مبادرة بشأن الوصول إلى الأسواق من أجل إيجاد حلول لمشاكل التجارة الأفريقية، وإن نجاح هذه المبادرة سيتوقف كثيراً على إتمام برنامج عمل الدوحة. وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالموارد في أفريقيا، فإنه يمكن للتخفيف من الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا وغيرها من أشـــكال المعـــرفة أن تساعد البلدان الأفريقية على مجابهة تحدي التنويع. وقد ساعد التحليل الذي أجرته الأمانة لمخـــتلف المخططـــات التفضيلية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق على تحديد إمكانيات لجعل هذه المخططات أكثر فعالية. وتتوفر للأونكتاد، في أعقاب فشل مؤتمر كانكون، فرصة لإحياء الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن يقوم الأونكتاد الحادي عشر بدور تعزيز الحوار على مستوى رفيع من أجل وضع استراتيجية تتصدى لمشاكل أفريقيا.

- - - - -